

لكن نوى الظهر طائفاً بالصلوة الامامة فاذا الامام في المحرقة
 او بالبحر لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء
 وان نوى ان يصل صلاة الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام
 جاز عند البعض وهو المختار لان الجمعة لا تكون الا مع
 قديتها مستلزماً للاقتداء وان نوى الاقتداء بالامام
 لكن لم يتخطى سبيله من هو ان يلام عمر وصح الاقتداء للاطلاع
 وعدم التقيد وكذا ان نوى الاقتداء بالامام وهو مطلق
 انه اي الامام زيد فاذا هو عمر وصح الاقتداء ايضا وليس
 في نيته تعييد وانما هو في ظنه ولا عبرة مع حقيقة الا
 طلاق اللهم الا اذا قيد نيته وقال اقتديت بزید او نوى
 الاقتداء بزید فاذا هو عمر فانه لا يصح اقتداءه
 لكون نيته مقيدة بشخص ليس هو الامام في الواقع
 فلم يكن مقتدياً بمن هو منصف بالامامة والحاصل
 ان الوصف معتبر عند عدم تعيين الذات فاما عند
 تعيينها فلا حتى لو قال اقتديت بهذا الامام الذي
 هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز سواء كان يرى شخص
 الامام او لا لان الاشارة بتعريف الذات و
 الموصوف يدل على الصفة والاقصلا ان نوى الاقتداء
 بعد ما قال الامامة الله اكبر ليصير مقتدياً بمحصل
 كذا ذكره في المحرقة وهو ظاهر لكنه انما يصح على قولها
 لا على قول الجنيته لان الافضل عنده مقارنته تكسب
 مقتدياً لتكبير الامام ولا شك ان مقارنة النية التكبير
 هو الافضل فيارم على قوله افضلية مقارنة النية
 لتكبير الامام ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام
 موقفاً لامة جاز عند اكثر المشايخ وان لم تنضمه النية

عند الشروع

عند الشروع على ما سياتي فيمن نوى عند الوضوء ان يصل
 العصر مثلاً ولم يشغل بغير عمل الصلاة ولو نوى الشروع
 في صلاة الامام وكبر على ظن انه ايللام قد شرع قبل
 شروعه وهو اي الحال ان الامام لم يتغير بعد اختلافها
 فيه قال بعضهم لم يجز شروعه في صلاة الامام لا يقصد
 الشروع في الصلاة من ليس بمصلحاً ما اذا علم في
 هذه الصورة ان الامام لم يشرع حيث يصير شارحاً عند
 شروع الامام اذا شرع لانه يقصد الشروع في صلاة
 الامام بل يقصد الشروع فيها اذا شرع الامام كذا ذكره
 قاضيان ومن صلى بسنتين ولم يعرف التأخيره من
 الفريضة وانما يفعل كما يفعل الناس فانه ينظر الي
 ظنه ان ظن ان الكلاي كل شيء يصليه فريضة جاز فعله
 وسقط عنه الفرض لحصول شرائطه وان لم يعلم ان فيها
 فريضة او علم ان منها فريضة ومنها سنة ولم يميز ولم
 ينو الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السنين
 الا ما اقتدي به ناولاً صلاة الامام ثم فيما اذا ظن ان
 الكل فريضة لو اقتدي به احدان اقتدي به في صلاة ليصلها
 سنة كالغرب صححت صلاة المقتدي ايضا وان كان في صلاة
 قبلها سنة مثلها كالغجر والظهر لا تصح صلاة المقتدي
 فان الامام قد سقط فرضه ما صلى ولا ما هو سنة وهو
 يظنه فرضاً فما يصليه بعد ذلك يقع نقلاً فيكون اقتداءً
 المفترض بالمنقل وان كان الرجل شاكاً في بقاء وقت
 الظهر مثلاً فنوى ظهر الوقت فاما الوقت كان فليخرج
 بجواز الظهر بقاء على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء
 بنية القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت ان اقضي

كلها صح

ظهر اليوم